كلمة ونص

ميشيل خياط

سلاح جديد ضد السرطان

زارت السيدة الأولى أسماء الأسد في الخامس من الشهر الجاري، مركز التشخيص الإشعاعي المطور في منطقة المزة بدمشق، أحد المراكز الكبرى لمشفى البيروني لعلاج الأورام في سورية.

وجرى الإعلان في سياق تلك الزيارة، عن تزويد هذا المركز بجهازي مسرع خطي، هما الأحدث عالمياً.

فتحت هذه الواقعة صفحة جديدة ناصعة في تاريخ تدبير مرضى السرطان في سورية.

أستند في هذا التقييم إلى أمرين:

١- الأول، ما قاله في المدير العام لمشفى البيروني الدكتور محمد القادري عندما سألته عن تلك الواقعة: تم بدعم ورعاية كريمة من سيدة الياسمين وسيد الوطن، رفد مشفى البيروني – قسم المزة- بجهازي مسرع خطي منخفض الطاقة مع جهاز تخطيط المعالجة ومحطة حساب، توزع الأشعة مع الملحقات كافة.

وهذه الأجهزة تسمح بإعطاء المعالجة الشعاعية لمرضى الأورام، بدقة عالية وبزمن قصير نسبياً وبتأثيرات جانبية منخفضة مقارنة بالأجهزة القديمة، كما أن هذه الأجهزة عندما تصل إلى طاقتها الاستيعابية الكاملة ستساعد على إنقاص فترة انتظار موعد المعالجة الشعاعية وستؤدي إلى ارتفاع نسب الشفاء.

٢- الأمر الثاني: اطلاعي على الملف المهم المنشور بمجلة العلم والحياة الفرنسية في عدد تشرين الأول ٢٠٢٢، إذ غطى غلافها عنوان لا يقاوم: (الانتصار أخيراً على السرطان). احتوى الملف على معلومات ومقابلات مع كبار العلماء وإحصاءات، وأهم ما جاء فيه أن مرض السرطان هو السبب الثاني للوفاة عالمياً (١٠،٠٨ ملايين إنسان)، وتأكد العلماء أن ٤٠ بالمئة من الإصابات يمكن تجنبها بالابتعاد عن التدخين والإفراط بالمشروبات الكحولية، وجاء في الملف أن الإصابة بالسرطان قد ازدادت بنسبة ٦٥ بالمئة خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكن العناية بالمصابين حققت تقدماً كبيراً وارتفعت إمكانية تجنب السرطان إلى ٥٠ بالمئة.

ولعل أهم ما جاء في ذاك العدد من تلك المجلة، أن هناك ٦ معالجات جديدة قادرة على قهر السرطان من أهمها العلاج الإشعاعي بالمسرع الخطي الحديث، إلى جانب العلاج المناعي واستخدام الروبوت (الرجل الآلي) واللقاح.

عرفت سورية قبل الحرب الجائرة عليها جهازين من أجهزة المسرع الخطي القديمة وتعطلت ولم يتم إصلاحها بسبب الحصار والتكاليف الباهظة إذ أخبرني الخبير في منظمة الصحة العالمية يحيى بوظو أنه عندما كان يعمل في مكتب المنظمة بدمشق طلب أحد المشافي الخاصة مساعدته في إصلاح جهازه المعطل وكان أرخص عرض للإصلاح ٢٠٠ ألف دولار.

ويقدر بوظو سعر المسرع الخطي منخفض الطاقة حالياً بمليوني دولار، في حين أن الغرفة المعزولة بالرصاص التي يوضع فيها تكلف أيضاً مليوني دولار.

وإذ نلاحظ أن الواقعة التي نعلق عليها لم تقتصر على مسرعين خطيين فقط بل شملت البنى التحتية لهما وأجهزة إلكترونية ملحقة، ما يجعل التكلفة باهظة جداً، في وقت يعرف فيه الجميع أن علاج الأمراض السرطانية في المشافي السورية الحكومية هي مجانية ١٠٠ بالمئة، علماً أن ما بين ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة من مرضى السرطان في سورية يتلقون علاجهم التشخيصي والجراحي والإسعافي والكيميائي في مشفى البيروني الحكومي المركزي.

وبهذا المعنى فإن الواقعة الجديدة خطوة كبيرة إلى الأمام للتخفيف من آلام ومخاوف مرضى السرطان المقدر عددهم في سورية بـ ١٧٣٠٠ مريض كل عام، حسب أرقام وزارة الصحة للعام ٢٠٢٠.

في سياق البحث لكتابة هذه المقالة، قرأت مستعينا بمحرك البحث غوغل، أن تكلفة الجلسة الواحدة للمسرع الخطي في المشافي الجامعية المصرية ١٠٠٠ جنيه مصري ويرتفع الرقم إلى ١٠٠٠٠ في المشافي الخاصة.

ويضطر مريض السرطان إلى المسرع الخطي بصفته علاجاً إشعاعياً يتوجه مباشرة إلى الخلية السرطانية ليقتلها من دون أن يؤذي الخلايا السليمة ومن دون أن يسبب بعض الحروق.

تضاف أجهزة المسرع الخطي منخفضة الطاقة وملحقاتها إلى كثير من الإجراءات والإنجازات التي عرفناها في سياق الاهتمام والمتابعة الدؤوبة لهذا المرض الخبيث، ما يحمي عدداً غير قليل من السوريين من الموت، ويجنبهم الكثير من الآلام.

إنه لجهد نبيل جدير بالاحترام والتقدير.

بعد الحملة على البسطات

عودة غير ميمونة إلى مركز المدينة ومطالب بأسواق بديلة في ساحة العواميد

حلب- خالد زنكلو

أحكمت محافظة حلب قبضتها لقمع ظاهرة البسطات التي انتشرت كالنار في الهشيم قبل إزالتها أخيراً من أحياء المدينة المختلفة، وشددت رقابتها على إشغالات البسطات لأرصفة وشوارع المدينة في مسعى لمنع عودة الظاهرة إلى الوجود، بخلاف الحملات التي شنت سابقاً للنيل منها أو القضاء عليها.

وعلمت «الوطن» أن محافظة حلب وعبر محافظها حسين دياب ومن خلال مكتبها التنفيذي مهتمة إلى حد كبير بضبط العقارب المحركة لساعات أصحاب البسطات، ووضع حد لتجاوزاتهم على أملاك مجلس المدينة، الذي يبذل هو الآخر جهوداً كبيرة لوقف ضخ الحياة من جديد في عروق الظاهرة المقلقة، بحكم اختصاصه.

وقال مصدر متابع لملف البسطات «الوطن»: إن عضو المكتب التنفيذي في محافظة حلب ماجد الطويل المسؤول عن قطاع مجلس المدينة والبيئة، مكلف بمتابعة ملف البسطات بحيث يصعب على أصحابها وبعض أصحاب النفوذ فرض تعدياتهم على أملاك مجلس المدينة من جديد، بعد محاولاتهم المتكررة بالعودة تدريجياً إلى بعض مواقع العمل.

ورصدت «الوطن» عودة غير ميمونة للبسطات في مركز المدينة ووسطها التجاري، على اعتباره أهم مركز عمل لأصحابها كما في باب جنين، حيث يقصد هؤلاء مواقعهم السابقة للتمركز فيها بالتدريج، وخصوصاً في الفترة المسائية لتصريف الفائض من بضاعتهم جراء عملهم في مواقع أخرى، إلا أن يقظة القائمين على مكافحة الظاهرة تحول دون تمركزهم بشكل دائم.

وعمد بعض أصحاب البسطات إلى شراء عربات لنقل بضائعهم وعرضها أمام رواد شوارع حي الجميلية، وبخاصة الرئيسية منها كالشارع الممتد من جامع الصديق إلى سوق الرزاي المتخصص ببيع الخضر والفواكه. وتعرض تلك البسطات الفواكه، وتختص بالاستوائية منها المستوردة أو المنتجة في الساحل السوري.

وطالب أصحاب بسطات عبر «الوطن» بمنحهم أسواقاً بديلة لمزاولة عملهم، الذي يشكل مصدر دخل وحيد لعدد كبير منهم بعد قرار إزالة البسطات من كل أنحاء المدينة، وتشديد قبضة الرقابة على عملهم، على غرار العاصمة دمشق وكما حدث في الأسواق التي خصصت لأصحاب البراكيات عقب إزالتها كلها من شوارع المدينة في العام ٢٠١٦.

وتذهب الأمور راهناً باتجاه تخصيص أسواق بديلة للبسطات، وخصوصاً التي كانت تشغل مركز المدينة، ووقع الاختيار على سوق العواميد والبقعة التي يشرف عليها فندق الأمير سابقاً لتأسيس أسواق لأصحاب البسطات وبشكل حضاري لا يتعدى على جمالية المشهد العام للمدينة ولا على الأملاك العامة.

وسبق للقائمين على حملة إزالة البسطات الأخيرة قبل أكثر من شهر، تنفيذ حملتهم بنجاح، على خلاف الحملات السابقة، كما في الوسط التجاري للمدينة وأحياء بستان القصر والكلاسة والميدان وميسلون وصلاح الدين وحلب الجديدة، إلا أن عين الرقابة كلما غفت عاد أصحاب البسطات للظهور مجدداً، كما في أحياء الجميلية والإسماعيلية وحلب الجديدة جنوبي في محيط جامعي الرحمة ونقيسة.

نقص الموظفين في مديرية نقل السويداء يؤخر إنجاز المعاملات

السويداء –عبير صيموعة

شكاوى عديدة من الأهالي وصلت لـ«الوطن» حول آلية العمل في مديرية نقل السويداء والتأخير في إنجاز معاملات من براءات الذمة والكشف على الآليات وغيرها من المعاملات.

وبين عضو مجلس المحافظة سامر الحسنية لـ«الوطن» أن معاناة المراجعين لمديرية النقل في المحافظة بدأت تتفاقم جراء النقص الحاد بالموظفين والذي تعود أسبابه إلى إحالة عدد منهم إلى القضاء حتى انتهاء التحقيق من قضية الإشعارات البنكية المزورة الناجمة عن بيوع السيارات والتي أدت إلى سجن سبعة موظفين وتواري أكثر من هذا العدد عن الأنظار الأمر الذي شكل نقصاً بالعدد لم تستطع الإدارة تعويضه حتى تاريخه لعدم القدرة على التعاقد.

وأكد أن قرارات التعاقد والتعيين التي فرضتها وزارة التنمية الإدارية والتي تشترط الخضوع لمسابقة والنجاح بها والفرز حسب مطالب كل مديرية أدى إلى حرمان كثير من المؤسسات من العاملين وخاصة مديرية النقل هذا فضلاً عن عدم القدرة على الندب أو النقل للناجحين بالمسابقة من باقي المؤسسات لتعليمات فرضتها الوزارة ذاتها.

ولفت الحسنية إلى أن إبقاء قرارات التعيين متعلقة بقرار المسابقات وتحقيق شروط النجاح بها وانتظار الإجراءات القانونية لانتهاء التعيين لن تخدم كثيراً المؤسسات في الوقت الحالي وخاصة مع عدد الموظفين المتسربين وعدد الاستقالات الكبير الأمر الذي يفرض إجراءات استثنائية وقرارات استثنائية من وزارة التنمية الإدارية لضمان تأمين الكوادر العاملة بدل المتسربة والمستقيلة في جميع المؤسسات والدوائر ومنها النقل التي تعاني نقصاً كبيراً في الموظفين مع عدم قدرة على التعيين أو نقل أي عامل ضمنها بسبب تلك القرارات.

من جهته مدير فرع النقل في السويداء أسامة عامر أوضح لـ«الوطن» أن النقص الكبير في عدد الموظفين أدى إلى الضغط على الموظفين الحاليين العاملين ضمن المديرية جراء تكليف كل منهم بثلاث أو أربع وظائف معاً لمحاولة إنجاز معاملات المواطنين فضلاً عن التأخير فيها لعدم قدرة موظف واحد عن إنجاز معاملة تحتاج إلى أربعة موظفين في التوقيت ذاته حيث يبلغ النقص ضمن الكادر العامل ما يزيد على ١٥ موظفاً.

وأكد أن ظروف العمل الصعبة دفعت حتى القائمين على رأس عملهم إلى تقديم طلبات الاستقالات موضحاً أنه رغم السعي إلى تأمين موظفين عن طريق الندب لعمال الفئة الأولى والثانية من الدوائر والمؤسسات الحكومية لعدم إمكانية التعاقد مع تلك الفئات عقوداً موسمية إلا أن أحداً من العاملين بتلك الدوائر لم يقبل الندب أو الانتقال مع عجز المديرية عن تأمين عقود موسمية لثلاثة أشهر من عمال الفئة الرابعة والخامسة وخاصة فيما يتعلق بالحراسة لعدة أسباب أهمها الأجور التي لا تتناسب مع خصوصية العمل في المديرية جراء موقعها البعيد عن المدينة وتطرفه وعدم إمكانية تأمين السلاح للحراس المتعاقد معهم مؤكداً تعاون محافظ السويداء بسام بارسيك مع المديرية بالتوجيه إلى فرز عناصر شرطية على باب المديرية لحمايتها ريثما يتم التعاقد مع موظفي حراسة.

بدوره عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل في المحافظة علي الحجار أكد لـ«الوطن» سعي المحافظة إلى تأمين عمال لمديرية النقل من أي من الدوائر الخدمية على ساحة المحافظة سواء بالنقل أو الندب إلا أن أحداً من الموظفين لم يقبل بالانتقال جراء موقع المديرية فضلاً على أن جميع الدوائر والمؤسسات تعاني بدورها من نقص بعدد العاملين ضمنها مع عدم الإمكانية للتعاقد مع الفئات الأولى بحسب الأنظمة والقوانين السارية التي توجب الخضوع للمسابقة والنجاح بها مؤكداً أن الحل وضمن الظروف الحالية الاستثنائية يجب أن يكون إسعافياً واستثنائياً من الجهات المعنية وإصدار القرارات المرنة في التعاقد والتوظيف لضمان سير عمل المؤسسات الحكومية.

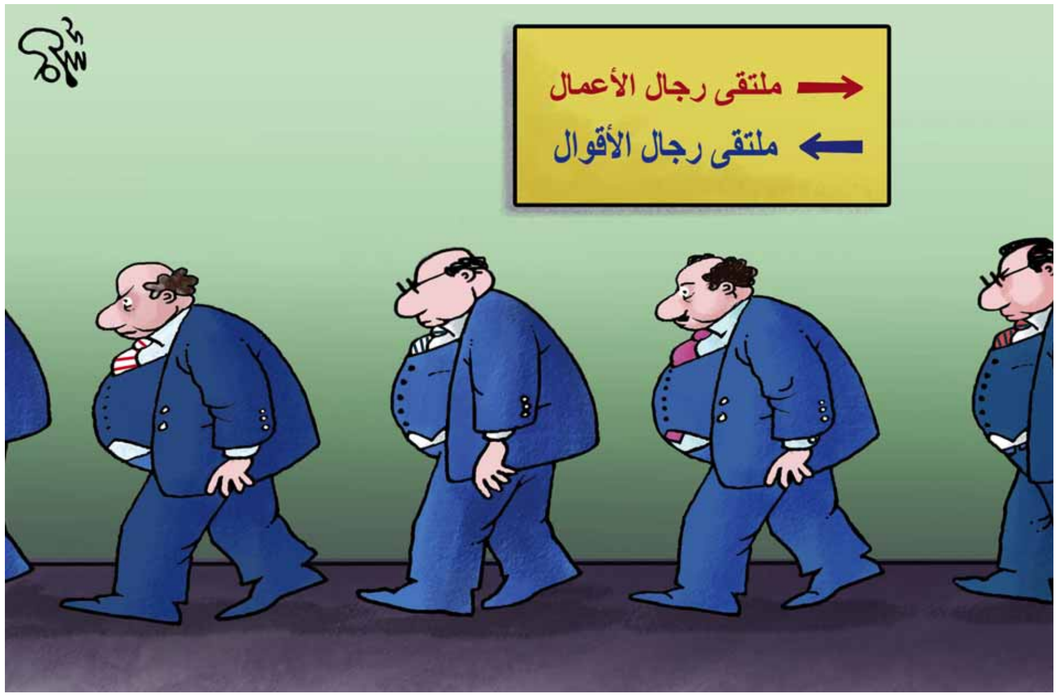

حسن لـ«الوطن»: الأخذ بكل طروحات الطلاب والكليات والتنسيق مع الوزارة

جامعة تشرين توضح لـ«الوطن» بخصوص مفاضلة الدكتوراه: لم يعتمد القرار بشكل نهائي

فادي بك الشريف

في تصرف اعتبره الطلاب غير منصف بحقهم، أقدمت جامعة تشرين على إقرار مفاضلة للدكتوراه على غرار ما فعلته جامعة دمشق سابقاً، لكن تم إلغاء القرار حينها عبر كتاب صادر عن وزير التعليم العالي يدعو إلى التقيد بقرار مجلس التعليم العالي، وعدم اعتماد المفاضلة.

وفي شكاوى واردة لـ«الوطن»، طالب الطلاب بإعادة النظر بالقرار الذي صدر عن مجلس جامعة تشرين من أجل التسجيل في درجة الدكتوراه والمعاهد العليا والمتضمن النظر في شروط التسجيل لدرجة الدكتوراه واعتماد معايير المفاضلة بين المتقدمين.

ولفت الطلاب إلى أن من حقهم الحصول على شهادة دكتوراه من دون أي تمييز، كما أنه من حق الطلاب الذين لم يرغبوا بمهاجرة بلدهم للدراسة وتحملوا الأزمة على أشدها رغم كل المصاعب والتحديات وكانوا على ثقة بالحصول على حقهم الطبيعي في إكمال الدراسة أن يحصلوا على شهادة دكتوراه سورية.

وأكد الطلاب ضرورة الاهتمام بالكفاءات العلمية والدراسات العليا والبحث العلمي وخاصة بعد هجرة عدد كبير من أصحاب الكفاءات وإصدار قرارات لمصلحة الطلاب للمساهمة في التشجيع على التسجيل وزيادة الكفاءات العلمية والاهتمام بالبحث العلمي بما يخدم مصلحة الوطن.

وأضاف الطلاب: إن الجامعات لا تغطي نفقات الدراسات العليا وعلى الطالب تأمين ما يلزم من تمويل ومواد ومعلومات لازمة لإعداد الأطروحة، كما أن متابعة الدراسة تتطلب نفقات عالية وتكاليف إنجاز الأطروحة مرتبطة بوجود دخل مادي يغطي هذه التكاليف، لكن حالياً لا يوجد سوى الراتب الوظيفي الذي يساعد في تغطية جزء من النفقات فقط.

ونوه الطلاب إلى أن التسجيل في درجة الدكتوراه هو عبارة عن اتفاق بين الدكتور المشرف والطالب على موضوع الرسالة ومخطط البحث على أن يتم إنجازه خلال المدة المحددة للبحث.

وناشد الطلبة عبر «الوطن» بضرورة تشجيعهم على التسجيل وتسهيل أمورهم لمتابعة حلمهم بالحصول على أعلى الدرجات العلمية.

وحول هذا الموضوع بين رئيس جامعة تشرين الدكتور بسام حسن لـ«الوطن» أن أي إجراء أو إصدار لمفاضلة يتم بعد التنسيق مع وزارة التعليم العالي.

وأكد رئيس الجامعة أن القرار لم يعتمد بعد، منوهاً إلى متابعة جميع الملاحظات والمقترحات الطلابية، علماً أن المفاضلة قائمة على معيار من يتقدم بطلبه أولاً.

ولفت حسن إلى أخذ المقترحات أيضاً من الكليات والاتحاد الوطني لطلبة سورية، مؤكداً أن الجامعة أصدرت دراسة حول هذا الموضوع لم تحدد موعد تنفيذها إلى الآن، مستبعداً وجود أي مخالفة صادرة عن الجامعة على الإطلاق.

وكانت بعض الكليات سابقاً قد قامت بوضع نظام المفاضلة للدكتوراه ومخالفة قرار مجلس التعليم العالي، الأمر الذي دفع وزارة التعليم العالي لإصدار كتاب للجامعات بالتقيد بالتسجيل المباشر للدكتوراه وعدم وجود مفاضلة.

> «التعليم العالي»: التقيد بالتسجيل المباشر للدكتوراه وعدم وجود مفاضلة